واقع وتحديات وآفاق الأوقاف الموريتانية
كأداة للتنمية المستدامة

محمد زيني خيار سيد عثمان
باحث دكتوراه بجامعة الزيتونة
تونس

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف واقع المؤسسة الوقفية في موريتانيا وتقييم نجاعتها كأداة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، مع التركيز على رصد الفجوة القائمة بين الإمكانات التاريخية والأداء المؤسسي المعاصر. تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال استقراء البيانات الإحصائية والتقارير المالية الصادرة عن المؤسسة الوطنية للأوقاف والمعهد الدولي للوقف الإسلامي لعام 2024. تخلص النتائج إلى وجود مفارقة هيكلية؛ فبينما تمتلك موريتانيا أصولاً وقفية مسجلة تقدر بـــ 2.5 مليون دولار وتفوقاً ملحوظاً للأوقاف الخاصة التي تدر 78% من إجمالي الريع، لا يزال القطاع يعاني من تبعية مالية للدولة بنسبة 65%، وضعف حاد في البيئة التشريعية (30%). وتوصي الدراسة بضرورة التحول من نمط الإدارة التقليدية المركزية إلى نموذج "الهيئة المستقلة" مع تبني الرقمنة الشاملة والنماذج الاستثمارية المتنوعة (عقارياً وزراعياً) لتعزيز الاستقلال المالي ودمج الأوقاف كرافد أصيل في الدورة الاقتصادية الوطنية، بما يضمن استدامة تمويل القطاعات الخدمية كالصحة والتعليم.

الكلمات المفتاحية: الأوقاف، التنمية المستدامة.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Summary:

This study aims to explore the current state of the waqf (endowment) institution in Mauritania and to evaluate its effectiveness as a strategic instrument for achieving sustainable development, with a particular focus on identifying the gap between its historical potential and contemporary institutional performance, The study adopts a descriptive-analytical approach by examining statistical data and financial reports issued by the National Waqf Authority and the International Islamic Waqf Institute for the year 2024. The findings reveal a structural paradox: although Mauritania possesses registered waqf assets estimated at approximately USD 2.5 million, and private endowments demonstrate notable dominance by generating 78% of total revenues, the sector still suffers from significant financial dependence on the state (65%) and a pronounced in the legislative environment (30%), The study recommends a transition from the traditional centralized management model to an "independent authority" framework, alongside the adoption of comprehensive digitalization and diversified investment models (particularly in real estate and agriculture). These measures are essential to enhance financial autonomy and integrate waqf as a core component of the national economic cycle, thereby ensuring sustainable funding for key service sectors such as healthcare and education.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على من بعث رحمة للعالمين، وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته والتابعين، وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد: فقد ظلت الأوقاف الإسلامية أحد أهم أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم الإسلامي، حيث ساهمت في تمويل التعليم، والصحة، والبنية التحتية، والعمل الخيري؛ إلا أن هذا الدور تقلص في العديد من الدول بسبب ضعف الإدارة الوقفية، وغياب التخطيط الاستراتيجي، وانعدام الاستثمار الفعال.

في موريتانيا، تمتلك الأوقاف إمكانيات هائلة يمكن استغلالها لدعم التنمية الاقتصادية، ولكن ذلك يتطلب رؤية حديثة تعتمد على الاستثمار والحوكمة الرقمية والشراكات الذكية.

وسأستعرض في هذا المقال نستعرض: واقع الأوقاف الموريتانية في العصر الحديث: البيانات، الهيكلة، والتحديات، والحلول.

فما هي الإمكانات الفعلية المتاحة؟ وما هي التحديات التي تحول دون تفعيل دورها التنموي؟ وكيف يمكن للأوقاف أن تصبح رافداً اقتصادياً حقيقياً لموريتانيا؟ وما هي أفضل الممارسات العالمية التي يمكن تبنيها؟

المحور الأول: البيانات والإحصاءات ورصد الأصول الوقفية

يمثل توفر البيانات الدقيقة والشاملة عن الأصول الوقفية الشرط الأول لأي تخطيط علمي لتطوير هذا القطاع؛ غير أن واقع الأوقاف الموريتانية يكشف عن تحد كبير في هذا المجال، حيث تعاني المؤسسة الوطنية للأوقاف من نقص حاد في المعلومات الموثقة حول الأملاك الوقفية المنتشرة في ربوع البلاد.

1_ أهمية البيانات الوقفية في الفقه الإسلامي المعاصر:

يمثل توفر البيانات الدقيقة والشاملة عن الأصول الوقفية الشرط الأول لأي تخطيط علمي لتطوير هذا القطاع؛ غير أن واقع الأوقاف الموريتانية يكشف عن تحد كبير في هذا المجال، حيث تعاني المؤسسة الوطنية للأوقاف من نقص حد في المعلومات الموثقة حول الأملاك الوقفية المنتشرة في ربوع البلاد.

وتجدر الإشارة إلى أن مسألة توثيق الأوقاف وحصرها تعد من المسائل المهمة في الفقه الإسلامي المعاصر؛ لأن توفر البيانات الدقيقة شرط أساسي لتقييم أداء المؤسسات الوقفية وقياس كفاءتها[1].

2_ غياب الإحصاءات الدقيقة وإشكالية التوثيق:

تشير المصادر المتوفرة إلى أن الأملاك الوقفية في موريتانيا غير معروفة بشكل دقيق لدى المؤسسة الوطنية للأوقاف، سواء تعلق الأمر بأعداد المساجد أو غيرها من الأوقاف الخيرية الأخرى؛ أما الأوقاف الأهلية (الذرية) فلم تكن أصلاً معروفة عند المؤسسة نتيجة عدم تسجيلها من قبل أصحابها لديها من جهة، وعدم إشراف المؤسسة عليها من جهة ثانية[2].

---

[1]_ أصول المحاسبة للأوقاف، د. إسماعيل/كورت، ص 56.

[2]_ نظام الوقف الإسلامي: دراسة فقهية قانونية مقارنة للتنظيم الموريتاني للوقف، د. سيد محمد/محمد المصطفى، ص 341.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وقد كان لهذا الغياب للتوثيق المنهجي أسباب متعددة، يأتي في مقدمتها اعتماد إدارة الوقف التقليدية على القواعد والشروط التي وضعها الواقفون أنفسهم وأثبتوها في حججهم الوقفية دون تدخل من أي سلطة إدارية حكومية، وهو ما استمر لقرون طويلة قبل إنشاء المؤسسة الحديثة؛ وهذا الوضع أدى إلى صعوبة تقدير الحجم الحقيقي للأوقاف الموريتانية بدقة، والاكتفاء بإحصاءات جزئية تستند إلى مسوحات محدودة أو تقديرات خبراء[1].

3_ إحصاءات الأوقاف العامة: العقار والمنقول والريع:

رغم صعوبة الحصول على إحصاءات دقيقة وشاملة، فقد تمكن بعض الخبراء والباحثين من تقديم أرقام تقريبية تعطي فكرة عن حجم الأوقاف العامة في موريتانيا؛ وكذا آخر الإحصاءات المنشورة على موقع المعهد الدولي للوقف الإسلامي، والمؤسسة الوطنية للأوقاف، إلى أرقام مكنت من تقديم الصورة التالية لحجم الأوقاف الموريتانية وآخر تطوراتها[2].

1. حصر الأوقاف المسجلة: تشير الإحصاءات الحديثة إلى أن إجمالي الأملاك الوقفية المسجلة رسمياً لدى المؤسسة الوطنية للأوقاف يقدر بحوالي 2.5 مليون دولار أمريكي، موزعة بين وقف عام (خيري) ووقف خاص (أهلي/ذري)[3].

2. تطور عدد المساجد والمحاظر المسجلة كأوقاف: كشف التقرير الأخير للمعهد الدولي للوقف الإسلامي عن تطور ملحوظ في حصر المساجد والمحاظر ذات الصبغة الوقفية، حيث بلغ عددها:

- المساجد الوقفية: 1,247 مسجداً (بزيادة 23% عن إحصاءات 2018).
- المحاظر الوقفية: 86 محظرة (بزيادة 15% عن إحصاءات 2018).
- المقابر الوقفية: 312 مقبرة.
- الآبار والمنشآت المائية الوقفية: 78 بئراً ومنشأة[4].

3. الأوقاف العقارية والمنقولة: تشير بيانات المعهد الدولي للوقف الإسلامي إلى التوزيع التالي للأوقاف الموريتانية[5]:

---

[1]_ أوقاف موريتانيا: رصد واقتراحات عملية لتنميتها وتطويرها، رسالة دكتوراه، السالك/محمد المصطفى/اعل سالم، ص: 148.

[2]_ مجلة التراث الموريتاني، العدد: 12، ص 17.

[3]_ عرض حول واقع الأوقاف في موريتانيا، المعهد الدولي للوقف الإسلامي: 2024، ندوة "مستقبل الأوقاف في شمال إفريقيا، د. سيد محمد/محمد المصطفى.

[4]_ نفس المصدر السابق.

[5]_ تقرير للمعهد الدولي للوقف الإسلامي: 2024، التقرير السنوي، إسطنبول.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

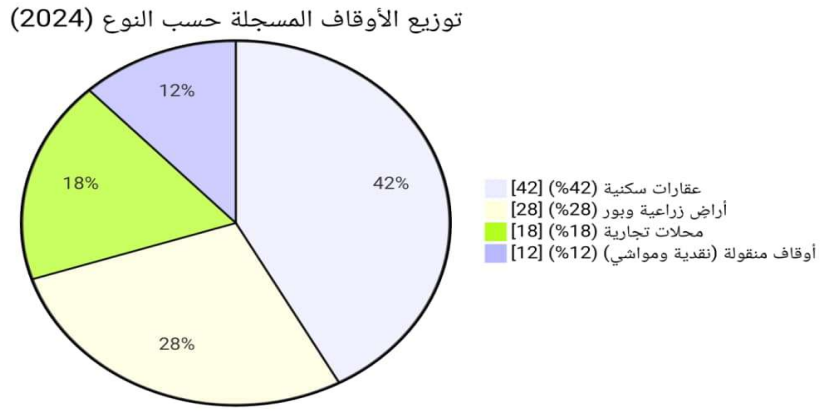

ويوضـــح هذا التوزيع أن الأوقاف العقارية لا تزال تهيمن على المشـــهد الوقفي الموريتاني (88% من إجمالي الأوقاف المسجلة)، بينما لا تزال الأوقاف النقدية والمنقولة محدودة رغم تنامي الوعي بها.

المحور الثاني: التحليل المالي لميزانية المؤسسة الوطنية للأوقاف

يقدم العرض صورة محدثة عن ميزانية المؤسسة الوطنية للأوقاف وتطورها خلال السنوات الأخيرة[1]:

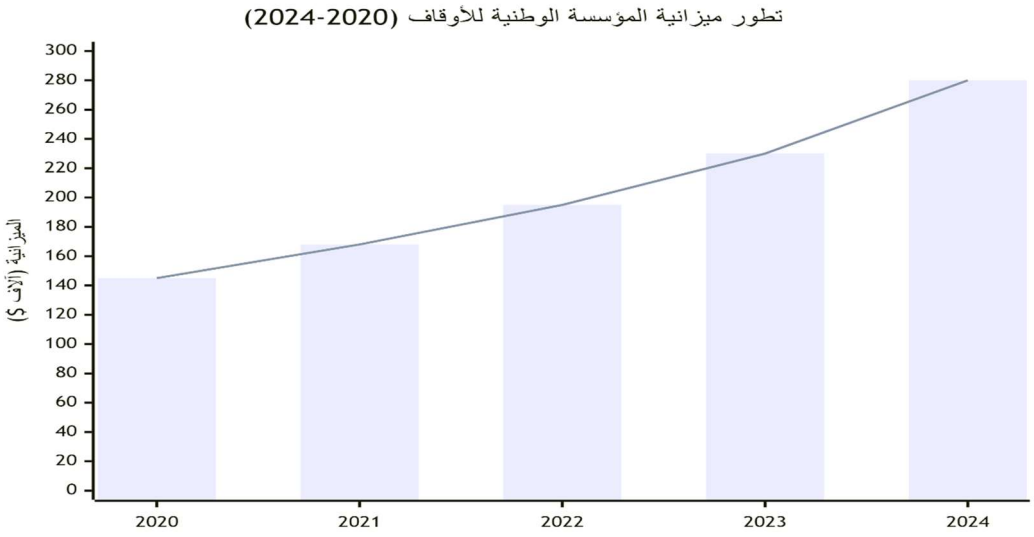

[1] _ نفس المصدر.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

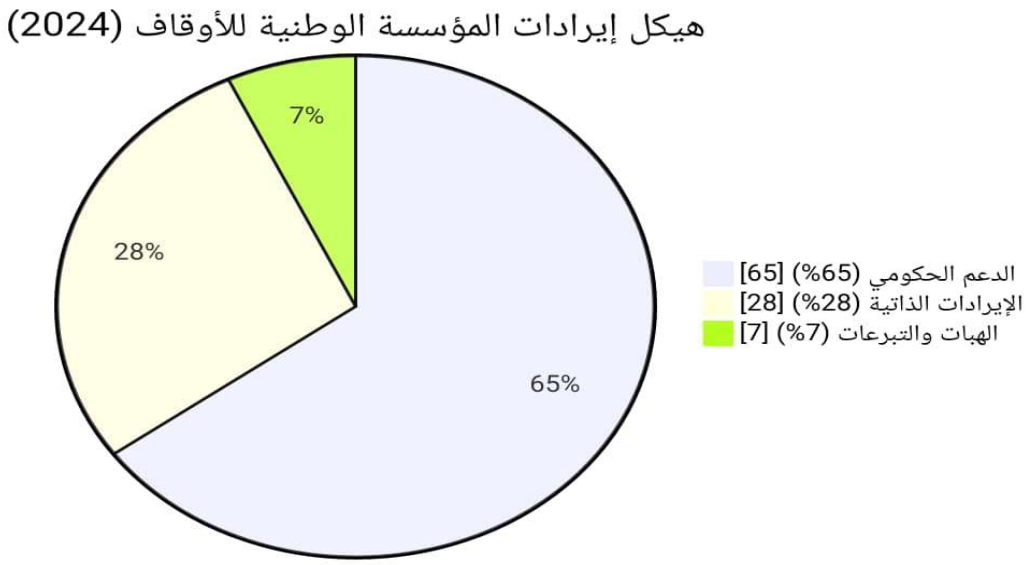

. تفصيل الإيرادات: يمكن تفصيل الإيرادات على النحو التالي:

- الدعم الحكومي: 182,000 دولار (65%).
- إيرادات الإيجارات: 56,000 دولار (20%).
- عائدات استثمارات أخرى: 22,400 دولار (8%).
- الهبات والتبرعات: 19,600 دولار (7%).

ويلاحظ هنا تحسن ملحوظ مقارنة ببيانات 2006، حيث انخفضت نسبة الاعتماد على الدعم الحكومي من 80.8% إلى 65%، وارتفعت الإيرادات الذاتية من 10.8% إلى 28%، مما يعكس تحسناً في أداء المؤسسة وتنامياً في عائدات الأوقاف المستثمرة[1].

1- إيرادات الأوقاف وتوزيعها

تشير بيانات المعهد الدولي للوقف الإسلامي إلى أن إجمالي الريع السنوي الناتج عن الأوقاف المسجلة بلغ حوالي 1.2 مليون دولار أمريكي في سنة 2024، موزعة على النحو التالي [المعهد الدولي للوقف الإسلامي، التقرير السنوي 2024]:

[1]_ نفس المصدر.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

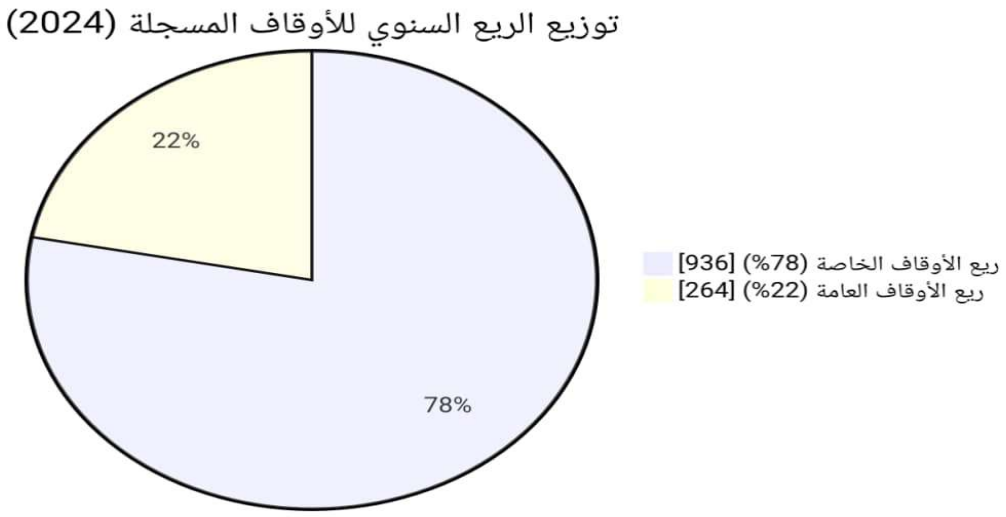

1. ريع الأوقاف الخاصة: 936,000 دولار (حوالي 78%).
2. ريع الأوقاف العامة: 264,000 دولار (حوالي 22%)[1].

ويظهر هذا التوزيع استمرار تفوق الأوقاف الخاصة (الأهلية/الذرية) على الأوقاف العامة من حيث العائد، فالأوقاف الخاصة تحظى بعناية أكبر من قبل نظارها من ذرية الواقفين، الذين يحرصون على استثمارها وتنميتها لأن عائدها يعود عليهم بشكل مباشر، بينما تعاني الأوقاف العامة من غياب الحافز نفسه وتشتت المسؤوليات.

ورغم التحسن الملحوظ في أداء المؤسسة وزيادة الإيرادات الذاتية، إلا أن نسبة الاعتماد على الدعم الحكومي لا تزال مرتفعة وتجاوز 65%، مما يعني أن المؤسسة لم تستعد بعد لستقلاليتها المالية الكاملة، ولا تزال تشكل عبئاً نسبياً على الميزانية العامة بدلاً من أن تكون مورداً مستقلاً.

المحور الثالث: تقييم الأداء وفق مؤشرات المعهد الدولي للوقف الإسلامي

يقدم المعهد الدولي للوقف الإسلامي في تقريره السنوي تقييماً لأداء المؤسسات الوقفية في الدول الأعضاء، وقد حصلت موريتانيا على التقييم التالي[2]:

[1]_ نفس المصدر.

[2]_ المرجع السابق.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

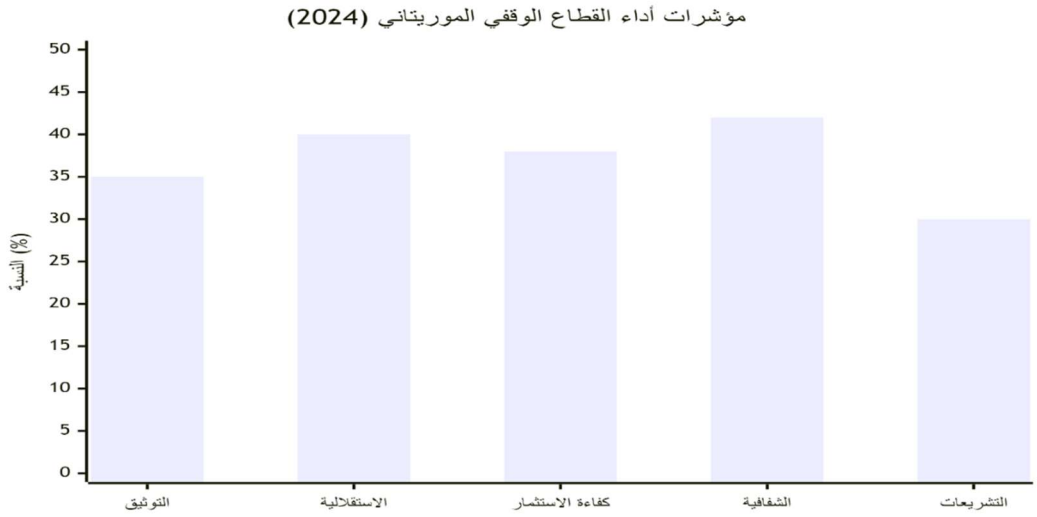

1. مؤشر التوثيق وحصر الأوقاف: 35% (تحسن طفيف عن 30% في 2020).
2. مؤشر الاستقلالية المالية: 40% (مقابل 20% في 2006).
3. مؤشر كفاءة الاستثمار: 38% (مقابل 25% في 2018).
4. مؤشر الشفافية والحوكمة: 42% (مقابل 30% في 2020).
5. مؤشر التشريعات الوقفية: 30% (ضعيف جداً).

ويشير التقرير[1] إلى أن موريتانيا حققت تقدماً ملحوظاً في مؤشرات الاستقلالية المالية وكفاءة الاستثمار خلال السنوات الأربع الأخيرة، إلا أنها لا تزال متأخرة في مؤشري التوثيق والتشريعات، مما يتطلب إصلاحات هيكلية عاجلة.

المحور الرابع: التحديات الهيكلية والتشريعية والإدارية

تتمثل الوظيفة الأساسية للوقف في توليد ريع مستمر يمكن توجيهه لتمويل الخدمات الاجتماعية؛ غير أن واقع الاستثمار الوقفي في موريتانيا يعاني من إشكاليات هيكلية تحول دون تحقيق هذه الوظيفة؛ إذ تواجه المؤسسة الوطنية للأوقاف نفسها تحديات داخلية تحد من فعاليتها وتعوق تحقيق أهدافها.

1. ضعف الاستقلالية المالية والإدارية: كما أظهرت بيانات الميزانية السابقة، تعتمد المؤسسة بشكل كبير على الدعم الحكومي، مما يجعلها تابعة لوزارة المالية في تمويلها، وبالتالي تفقد جزءاً كبيراً من استقلاليتها؛ وهذا الوضع يجعلها عرضة للتقلبات في السياسات المالية للدولة، ويحد من قدرتها على التخطيط طويل المدى؛ ويضاف إلى ذلك ضعف استقلاليتها الإدارية، حيث تخضع تعيينات مجالس إدارتها وكبار مسؤوليها للاعتبارات السياسية أكثر من معايير الكفاءة والخبرة في المجال الوقفي، ولستقلالية المؤسسات الوقفية شرط أساسي لنجاحها، وخضوعها للسياسات الحكومية المباشرة يحيدها عن أهدافها ويضعف أداءها[2].

[1] _ نفس المصدر.

[2] _ أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في إدارة الصناديق الزكوية والوقفية، عيساوي/سهام، ص 15، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

2. ضعف الإطار المؤسسي وغياب اللامركزية[1]: تعاني المؤسسة من مركزية مفرطة في إدارتها، حيث تتركز صلاحيات اتخاذ القرار في الإدارة المركزية بنواكشوط، بينما تغيب فروع أو ممثلون لها في الولايات الداخلية؛ وهذا يجعل التواصل مع الأوقاف المنتشرة في عموم البلاد شبه منعدم، ويحول دون حصرها وتطويرها؛ وتجدر الإشارة هنا إلى أهمية اللامركزية في إدارة الأوقاف، خاصة في البلدان المترامية الأطراف مثل موريتانيا.

3. ضعف الكفاءات البشرية وقلة التدريب المتخصص: تعاني المؤسسة من نقص حاد في الكوادر المتخصصة في إدارة الأوقاف واستثمارها، سواء من حيث الإلمام بالأحكام الشرعية المتعلقة بالوقف، أو من حيث الخبرات الإدارية والمالية والاستثمارية الحديثة[2].

4. غياب الشفافية وضعف آليات المساءلة والمحاسبة: لا تتوفر معلومات كافية وشفافة للجمهور حول أداء المؤسسة وإنجازاتها ومواردها ومصروفاتها، مما يضعف الثقة فيها ويقلل من دعم المجتمع لها؛ كما أن آليات الرقابة الداخلية والخارجية عن أداء المؤسسة محدودة، مما قد يفتح الباب أمام بعض الممارسات السلبية كالتراخي أو التقصير أو حتى سوء التصرف في المال العام الوقفي، وغياب الشفافية والمحاسبة في المؤسسة الوقفية الموريتانية يجعلها بعيدة عن أعين الرقابة المجتمعية، مما يضعف الثقة فيها ويحد من تدفق التبرعات والأوقاف الجديدة إليها[3].

نستخلص من التحديات السابقة ما يلي:

- ضعف الإدارة التقليدية وعدم وجود حوكمة حديثة.
- عدم استثمار الأوقاف في مشاريع مدرة للدخل، مما يجعلها مجرد أصول مجمدة.
- غياب الشفافية ووجود بيروقراطية تعيق تطوير الأوقاف.
- ضعف التكامل بين الأوقاف والاقتصاد الوطني، مما يحدّ من تأثيرها التنموي.

المحور الخامس: الرؤية الاستشرافية والنماذج الاستثمارية المقترحة:

تحويل الأوقاف إلى كيانات استثمارية تعمل وفق إدارة احترافية لتحقيق عائد اقتصادي مستدام يدعم الفئات المحتاجة، ويموّل الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة.

نموذج جديد لاستثمار الأوقاف في موريتانيا:

- الاستثمار العقاري الوقفي الفكرة[4]: استغلال الأوقاف العقارية المهملة أو غير المستثمرة في مشاريع مدرّة للدخل، مثل:
- بناء مجمعات تجارية وإدارية يكون ريعها مخصصًا لدعم الفقراء والطلاب.
- إنشاء فنادق سياحية وقفية تدعم السياحة الدينية والثقافية.
- تحويل العقارات المهجورة إلى مدارس ومستشفيات وقفية.

---

[1]_ نحو تأسيس شركات لإدارة واستثمار الأصول الوقفية المحلية بالجزائر، إسماعيل/مومني، ص 34.

[2]_ الأوقاف في موريتانيا: الواقع والآفاق، د. سيد محمد/محمد المصطفى ص 24.

[3]_ الأوقاف في المغرب وفي بلاد شنقيط: المعالم والآثار، د. بونن/محمد سالم، ص: 310.

[4]_ الأوقاف الإسلامية كركيزة اقتصادية: نحو نموذج تنموي مستدام في موريتانيا، د. أحمدو/فال ص: 2.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مثال ناجح:

في ماليزيا، تم تحويل الأوقاف العقارية إلى مشاريع تجارية ناجحة تدرّ أرباحًا سنوية لتمويل الخدمات الاجتماعية[1].

ب. الأوقاف الزراعية والصناعية الفكرة: استغلال الأراضي الوقفية في:

– مشاريع الزراعة الحديثة (الري الذكي، الزراعة العضوية).

– مزارع النخيل والماشية لدعم الأمن الغذائي.

– الصيد البحري والمزارع السمكية...

مثال ناجح:

في تركيا، يتم استغلال الأوقاف الزراعية لتمويل المدارس والمستشفيات، مما يجعلها نموذجًا للاستدامة[2].

ج. صندوق الاستثمار الوقفي الفكرة: إنشاء "صندوق استثماري وقفي" يتولى:

– إدارة الأصول الوقفية بشكل احترافي.

– استثمار الأوقاف في مشاريع اقتصادية مربحة.

– إعادة توزيع الأرباح على مشاريع تعليمية وصحية وتنموية.

مثال ناجح:

في السعودية، تم إنشاء "الهيئة العامة للأوقاف"، التي تستثمر الأوقاف في قطاعات استراتيجية، مما أدى إلى تنمية مواردها[3].

. رقمنة الأوقاف: نحو إدارة حديثة وشفافة الفكرة: تطوير منظومة رقمية متكاملة لإدارة الأوقاف عبر:

– منصة إلكترونية تسهّل إدارة الأملاك الوقفية.

– تطبيق ذكي يتيح التبرع للأوقاف بسهولة.

مثال ناجح:

في الإمارات، تم إطلاق منصة ذكية لإدارة الأوقاف والاستثمارات الوقفية، مما زاد من الشفافية والكفاءة.

هـــ. إدماج الأوقاف في قطاع السياحة الدينية الفكرة: تطوير السياحة الدينية الوقفية عبر:

– ترميم المساجد والمواقع الدينية التاريخية وتحويلها إلى معالم سياحية.

– إنشاء فنادق وقفية تستقبل زوار السياحة الدينية.

– تنظيم برامج سياحية دينية وثقافية.

---

[1]_ انظر: دور صندوق الاستثمار العقاري الإسلامي في استثمار الوقف في ماليزيا "دراسة تطبيقية" لمحمد حافظ/محمد/داسر ص 29.

[2]_ دور الأوقاف في نهضة تركيا الحديثة: الجامعات نموذجا، سليمان/أحمد/علي، ص 67.

[3]_ دور الأوقاف الإسلامية في تنمية اقتصاد المملكة، "الهيئة العامة للأوقاف، وتحقيق رؤية المملكة 2030 أنموذجا" د. لولوه نصيف/محل العتري.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مثال ناجح:

في المغرب، تم ترميم أوقاف تاريخية وتحويلها إلى وجهات سياحية مدرّة للدخل.

التوصيات العملية:

- تحديث الإطار القانوني للأوقاف لضمان استثمارها بكفاءة.
- توجيه الأوقاف نحو قطاعات استراتيجية مثل العقارات، الزراعة، والتكنولوجيا.
- إطلاق منصة إلكترونية لإدارة الأوقاف وربطها بالمستثمرين والمتبرعين.
- دمج الأوقاف في خطط التنمية الوطنية عبر شراكات مع القطاع الخاص.

الخاتمة:

إن واقع الأوقاف الموريتانية يعاني من مفارقة لافتة: من جهة، هناك تراكم تاريخي مهم وإرث وقفي ثري يعكس عمق الجذور الإسلامية والتكافلية في المجتمع الموريتاني؛ ومن جهة أخرى، هناك واقع مؤسسي متواضع يتمثل في محدودية الأصول المسجلة، وضعف العائدات الاستثمارية، واعتماد المؤسسة الوطنية للأوقاف على الدعم الحكومي بشكل كبير، مما يناقض فلسفة الاستقلال المالي التي يقوم عليها الوقف.

وقد كشف تحليل البيانات المتاحة عن وجود أصول وقفية (خاصة وعامة) تقدر بملايين الدولارات، ولكنها تظل دون المستوى المأمول، كما أن عائداتها لا تزال متواضعة مقارنة بالإمكانات المتاحة؛ أما التحديات التي تواجه القطاع فهي متعددة ومتشابكة: تشريعية (تعدد النصوص وقدمها وعدم انسجامها)، مؤسسية وإدارية (ضعف الاستقلالية، والمركزية، وقلة الكفاءات)، استثمارية (ضعف المحفظة، وغياب الاستراتيجية، وعدم استغلال الأوقاف النقدية)، ومجتمعية (ضعف الوعي، وقلة الثقة، وقلة الدراسات)، إذا تم تحديث إدارة الأوقاف في موريتانيا وفق رؤية استثمارية حديثة، يمكن أن تتحول إلى أداة اقتصادية قوية توفر تمويلًا مستدامًا للمشاريع الاجتماعية والتنموية، إن إحياء الدور الاقتصادي للأوقاف ليس مجرد ضرورة دينية، بل هو مشروع وطني استراتيجي يمكن أن يعزز التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في البلاد.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المصادر والمراجع

- د. إسماعيل/كورت، أصول المحاسبة للأوقاف.
- د. سيد محمد/محمد المصطفى، نظام الوقف الإسلامي: دراسة فقهية قانونية مقارنة للتنظيم الموريتاني للوقف.
- السالك/محمد المصطفى/اعل سالم، أوقاف موريتانيا: رصد واقتراحات عملية لتنميتها وتطويرها، رسالة دكتوراه.
- مجلة التراث الموريتاني.
- د. سيد محمد/محمد المصطفى، "عرض حول واقع الأوقاف في موريتانيا"، المعهد الدولي للوقف الإسلامي: 2024، ندوة مستقبل الأوقاف في شمال إفريقيا.
- التقرير السنوي للمعهد الدولي للوقف الإسلامي: 2024، إسطنبول.
- عيساوي/سهام، أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في إدارة الصناديق الزكوية والوقفية.
- إسماعيل/مومني، "نحو تأسيس شركات لإدارة واستثمار الأصول الوقفية المحلية بالجزائر"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية.
- د. سيد محمد/محمد المصطفى، الأوقاف في موريتانيا: الواقع والآفاق.
- د. بونن/محمد سالم، الأوقاف في المغرب وفي بلاد شنقيط: المعالم والآثار.
- د. أحمدو/فال، الأوقاف الإسلامية كركيزة اقتصادية: نحو نموذج تنموي مستدام في موريتانيا.
- دور الأوقاف في نهضة تركيا الحديثة: الجامعات نموذجا، سليمان/أحمد/علي.
- دور الأوقاف الإسلامية في تنمية اقتصاد المملكة، "الهيئة العامة للأوقاف، وتحقيق رؤية المملكة 2030 أنموذجا" د. لولوه نصيف/محل العتري.
- دور صندوق الاستثمار العقاري الإسلامي في استثمار الوقف في ماليزيا "دراسة تطبيقية" لمحمد حافظ/محمد/داسر.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/